

العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم
المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لآراء
الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة

**Factors affecting the disclosure process in
the financial statements in the economic
institution « A case study of the opinion of
accountants in Algiers »**

تاريخ قبول النشر: 2020-03-01

تاريخ الاستلام: 2019-05-30

أحمد حابية، جامعة الجزائر 3، الجزائر

البريد الإلكتروني: habi.ahmed@univ-alger3.dz

Abstract:

This study dealt with the influencing factors on the process of the financial statements disclosure in the economic corporation, "case study on the opinions of the accounting experts in Algiers", where the disclosure of the financial statements, as well as the four most affective factors in that process were presented, of factors relating to the economic corporation, to the type of users and the nature of their necessities, to the bodies responsible for setting the disclosure standards, and to the international organizations and corporations.

The study concluded that, to reach an adequate disclosure in the financial statements for an economic corporation, the most important influencing factors on the financial statements in the economic corporation must be respected.

Key words: Disclosure of the financial statements, the affecting factors on the financial statements, the accounting disclosure, the financial disclosure.

ملخص:

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة"، بحيث تم عرض فيها عملية الإفصاح في القوائم المالية، وأهم أربعة عوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، والمتمثلة في العوامل المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، والعوامل المتعلقة بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم، والعوامل المتعلقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح، والعوامل المتعلقة بالمنظمات والمؤسسات الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أنه حتى يتم التوصل إلى الإفصاح بشكل كافي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية يجب مراعات أهم العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح في القوائم المالية، العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح، الإفصاح المحاسبي، الإفصاح المالي.

مقدمة:

إن موضوع الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية من المواضيع التي نالت إهتمام العديد من المهتمين بالشأن المحاسبي على المستويين النظري والعملية، وإن هذا الإهتمام كان نتيجة الظروف الاقتصادية التي أثرت على النشاطات الاقتصادية بكافة أنواعها وأشكالها وأحجامها.

ويعتبر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وسيلة مهمة يعتمدها العديد من المستفيدين منها حيث توفر البيانات والمعلومات التي تتعلق بنشاطات المؤسسة، والتي يمكن الإعتماد عليها بغرض الوصول إلى إتخاذ قرارات أو إبداء رأي ما بشأن تلك المؤسسة.

1. اشكالية الدراسة:

هناك عدة عوامل تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، وعليه يمكن طرح الاشكالية الرئيسية لهذه الدراسة:

فيما تتمثل العوامل تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؟ ولإجابة على هذا الاشكالية الرئيسية، يتطلب الأمر الاجابة على التساؤلات

الفرعية الآتية:

- ☞ فيما تتمثل عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية؟
- ☞ هل تعتبر المؤسسة الاقتصادية عامل من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية؟
- ☞ هل تعتبر نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم عامل من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية؟
- ☞ هل تعتبر الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح عامل من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية؟

هل تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية عامل من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية؟

2. أهمية الدراسة:

نظرًا لأهمية عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية كثرت العمليات التي أجريت حولها، إلا أنها لم تطرق إلى العوامل المؤثرة فيها، وتأتي هذه الدراسة إلى إبراز أهم العوامل ومدى تأثيرها بغية الوصول إلى إفصاح كافي.

3. محاور الدراسة:

بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية البحث والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم هذا الدراسة إلى ثلاث محاور هي:

المحور الأول- عملية الإفصاح في القوائم المالية؛

المحور الثاني- العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية؛

المحور الثالث- دراسة تطبيقية متمثلة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة.

4. المحور الأول- عملية الإفصاح في القوائم المالية:

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق لأهم حيثيات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وذلك عن طريق عرض مفهوم وأهمية الإفصاح في القوائم المالية وأنواعه وأهدافه وشروطه، وكذلك مقوماته الأساسية.

1- الإفصاح في القوائم المالية مفهومه وأهميته:

سنعرض في هذا العنصر مفهوم الإفصاح في القوائم المالية وأهميته.

أ- مفهوم الإفصاح في القوائم المالية:

تعددت التعريف التي تناولت مفهوم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، نعرض أهم هذه التعاريف كما يلي:

يقصد بالإفصاح بصفة عامة هو الإعلان عن شيء أُنشره، أو الإبلاغ عن موضوع معين أو محدد وقد يكون هذا الإبلاغ موجهاً إلى شريحة معينة ومحددة في المجتمع، وقد يكون الإفصاح تثقيفياً أو توجيهياً أو إلزامياً حسب طبيعة الإفصاح والجهة الصادرة عنه¹.

كذلك، يقصد به عرض وتقديم البيانات والمعلومات المالية للمؤسسة أو الوحدة الاقتصادية والتي تتضمنها القوائم والتقارير المالية وملاحقها التوضيحية، شريطة أن تكون تلك البيانات والمعلومات كاملة الوضوح (غير مبهمة) وغير معقدة وتتسم بالكمال والصدق والشفافية، وعلى أن تقدم أو تعرض للمستفيدين في الوقت المناسب بحيث يمكن الاستفادة منها أو اعتمادها في اتخاذ القرارات الرشيدة وخاصة الاستثمارية منها، وعلى أن لا تكون عملية إيضاح هذه البيانات والمعلومات مكلفة للمستفيد مما يستتبع استخدامها وبذلك تكون عديمة الجدوى للمستخدمين والمستفيدين².

وكما يعني أيضاً، على أنه إجراء يتم من خلاله اتصال المؤسسة بالعالم الخارجي وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها. فهو يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر القوائم المالية للمؤسسة كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن المؤسسة والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه المؤسسة بصورة واقعية وحقيقية وإن تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية³.

1. جورج توما بيداويد، الإفصاح المالي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه تخصص محاسبة غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصادية قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2012، ص 29.

2. جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 30.

3. مجدي احمد الجعيري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 1، المملكة العربية السعودية، 2011، ص 4.

من خلال ما تم عرضه سابقاً، يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه عملية إبلاغ أو عرض البيانات والمعلومات المالية للنشاطات المؤسسة، ويتم إيصال هذه البيانات والمعلومات في شكل القوائم والتقارير المالية، بهدف خدمة الأطراف التي لها مصالح في المؤسسة، شريطة أن تكون هذه البيانات والمعلومات المالية بلغة مفهومة وكاملة الوضوح وصادقة وفي الوقت المناسب، ولا ينتابها أي لبس أو تضليل، بحيث يمكن الإعتماد عليها لإتخاذ قرارات رشيدة تخدم الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة.

ب- أهمية الإفصاح في القوائم المالية:

تكمّن أهمية الإفصاح في القوائم المالية إلى توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة لأصحاب المصالح ومساعدتهم في إتخاذ القرارات، كما ترجع هذه الأهمية للإفصاح في القوائم المالية للنقاط التالية¹:

☞ يساعد الإفصاح في القوائم المالية المساهمين على بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة المؤسسة التي تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين.

☞ يساعد الإفصاح في القوائم المالية وتقاريرها على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للمؤسسة.

☞ الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للمؤسسة.

☞ تقديم المعلومات ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب وخلافه.

☞ إمداد المستخدمين للتقارير بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم قدرة المؤسسة على تحقيق الدخل.

1. محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية كلية العلوم المالية والمصرفية القاهرة، مصر، 2006، ص 89.

خدمة هؤلاء المستخدمين الذين لهم قدرة محدودة أو سلطة ضيقة في الحصول على المعلومات، والذين يعتمدون على القوائم المالية أساسا كمصدر أساسي للمعلومات حول الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة.

بالإضافة للنقاط السابقة، يمثل الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة للأطراف المهمة بالمؤسسة عموما، وفئة المستثمرين خصوصا، نظرا لما يقدمه من معلومات تفيدهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة، ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير المالية وفقاً للقواعد والمعايير المنظمة لذلك بغرض توصيل البيانات والمعلومات التي يبحث عنها المستخدمون لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بناء على قاعدة معلوماتية موضوعية؛ فيقبلون أو يحجمون عن التبادل بالأوراق المالية، فالإفصاح عملية تتصل فيها المؤسسة بالعالم الخارجي لإظهار المعلومات التي بحوزة الإدارة إلى المستثمرين مما يسهل عملية تقييم الأداء للمؤسسات والمفاضلة في الاستثمار فيها¹.

إن تتبع أهمية الإفصاح من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم و التقارير المالية) هي المصدر المهم، إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المؤسسة، و بالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح بالمؤسسة، هذا بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو ما ساهم بشكل ملحوظ في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته.

1. محمد عبد الله المهدي، ووليد زكريا صيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34 ، العدد2، الإزبن، 2007، ص 259.

2- الإفصاح في القوائم المالية أنواعه وأهدافه وشروطه:

سنعرض من خلال هذا العنصر أنواع الإفصاح في القوائم المالية وأهدافه وشروطه.

أ- أنواع الإفصاح:

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع تختلف بحسب طبيعة ونوع وكمية المعلومات والبيانات التي يشملها، من هذه الأنواع نذكر:

☞ الإفصاح التام (الكامل)¹:

إن الإفصاح التام عن المعلومات والبيانات المحاسبية يوجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية، بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية. ويتطلب الإفصاح التام أن تصمم القوائم المالية وتعد بحيث تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت في المؤسسة خلال مدة زمنية ما، كما يجب أن تحتوي على المعلومات والبيانات الكافية لكي تكون مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، ويفترض هذا الإفصاح أن لا تحجب أو تحذف أي معلومات تكون جوهرية أو مهمة للمستثمر العادي ولا يعني الإفصاح التام عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات دون تمييز؛ وذلك لسببين هما:

✓ إن إنتاج المعلومات يحتاج إلى تكلفة لأن المعلومات سلعة اقتصادية ذات قيمة، وعلى ذلك يحكم إنتاج المعلومات أن تكون منفعتها أكبر من تكلفة إنتاجها.

✓ إن كثرة التفاصيل غير المهمة تعمل على تخفيض القدرة على الاستيعاب.

☞ الإفصاح العادل:

يقصد بهذا النوع من الإفصاح المحاسبي هو أن تكون المعلومات والبيانات التي تفصح عنها المؤسسة عادلة ومنتساوية لكل المستفيدين منها دون تحيز، وتقدم إليهم في

1. محمد عبد الله المهدي، ووليد زكريا صيام، المرجع السابق، ص 260.

نفس الوقت بشكل واحد¹، بحيث يهتم هذا الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن².

إن الإفصاح العادل له علاقة وثيقة بالأخلاقيات المهنية التي يجب أن تسود هذه التعاملات. ويعتبر مفهوم العادلة هو مفهوم غير محدد وثابت فهو نسبي وغير محدد ويختلف من وقت إلى آخر ومن مؤسسة إلى أخرى³.

الإفصاح الكافي:

يعني ضرورة الإفصاح عن حد أدنى من المعلومات البيانات المحاسبية الواجب إظهارها في القوائم المالية لجعلها غير مضللة⁴. ويعتبر هذا النوع من الإفصاح المحاسبي الأكثر إستخداما بين الكتاب والمهتمين بالشأن المحاسبي، والذي يعتمد أساسا على توفير المعلومات والبيانات الكافية والملائمة والتي تتفق مع حاجات المستفيدين والمستخدمين لها، والتي تساعدهم في ترشيد قراراتهم الإستثمارية الملائمة وفي الأوقات التي يرونها مناسبة لتلك الحاجات الضرورية، وأن شيوخ إستخدام هذا النوع من الإفصاح جاء بسبب كونه يمثل خلاصة ماجاء في الإفصاح الكامل والإفصاح العادل، لأنه يحتوي في جوهره على كل من خصائصهما، أي يجمع بين الكمال والعدل في المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات المؤسسة⁵.

1. جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 27 .

2. لطيف زيود، وحسان قيطيم، وفؤاد أحمد مكية نغم، دور الإفصاح في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار، مجلة نشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29، العدد1، سوريا، 2007، ص 37 .

3. جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 27 .

4. محمد عبد الله المهندي، ووليد زكريا صيام، المرجع السابق، ص 260.

5. جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 27 .

وأن ما يعاب فيه قيام المؤسسة بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة دون أن يكون لها معنى ودلالة يؤدي إلى ضياع المعلومات المهمة والمفيدة وكذلك يضلل مستخدمي البيانات عند اتخاذ القرارات¹.

الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات والمعلومات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية².

كذلك هناك تصنيفات أخرى لأنواع الإفصاح المحاسبي التي تتعلق بالأشكال والالتزامات القانونية الأخرى وتشمل على مايلي:

الإفصاح الإجمالي الإلزامي:

يمثل هذا النوع من الإفصاح المحاسبي على ما تقدمه المؤسسة من معلومات وبيانات وفقاً لبعض المعايير المحاسبية المحلية أو الدولية، أو التي تقدم بناء على قرارات و لوائح قانونية أو إدارية معينة يتم بموجبها الإلتزام التام، وعادة ما تكون هناك عواقب قانونية أو إدارية ملزمة في مخالفتها. وبذلك يأتي الإلتزام القانوني والشكل القانوني لهذا النوع من الإفصاح نتيجة لصدور قانون أو تعليمات ملزمة بتقديم نوع وكمية المعلومات والبيانات المحاسبية في أوقات تحدد في الغالب ولا يمكن تجاهلها، تأخذ شكل متطلبات قانونية ملزمة³.

1. محمد عبد الله المهدي، ووليد زكريا صيام، المرجع السابق، ص 260.

2. مجدي احمد الجعبري، المرجع السابق، ص 12.

3. جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 29 .

الإفصاح الإختياري أو الطوعي:

يقصد به تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، ويتم بمبادرة من المؤسسة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة إحتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقارير المالية وبالتالي فهو يمثل المعلومات التي تقدمها المؤسسة زيادة عن المتطلبات القانونية وتقديم تلك المعلومات برغبة من المؤسسة وتمثل حرص الإدارة في تقديم معلومات مالية وغير مالية لها علاقة بأصحاب القرار¹.

الإفصاح الإضافي أو التكميلي:

يقصد بهذا الإفصاح قيام الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والبيانات المفصح عنها في بعض الأحيان بطلب معلومات أو بيانات إضافية عن نشاطات المؤسسة، وخاصة عندما تكون المعلومات والبيانات المقدمة ضمن الإفصاح الإلزامي غير كافية لغرض المستفيد منها،

يعزى بسبب استخدام الإفصاح الإضافي إلى قصور الإفصاح الإلزامي في تهيئة كافة ما يهم المستفيد من معلومات أو بيانات عن نشاطات المؤسسة².

بالإضافة إلى ما تم عرضه سابقا من أنواع للإفصاح المحاسبي قد نجد تصنيفات أخرى له تختلف في عناوينها لكنها في الواقع تتضمن نفس الجوهر لما عرضه، ومن أمثلة ذلك تصنيف أواع الإفصاح المحاسبي إلى الإفصاح الوقائي، والإفصاح التثقيفي، وغيرها من الأنواع الأخرى.

الإفصاح الوقائي³، يمثل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعل التقارير المالية غير مضللة لمستخدميها وخاصة المستثمر منهم حيث يهدف هذا النوع

1. سعد محمد مارق، قياس مستوى الإفصاح الإختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 1، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 134.

2. جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 28.

3. مجدي احمد الجعبري، المرجع السابق، ص 12.

من الإفصاح إلى حماية المجتمع المالي و يسمى بالإفصاح الوقائي (التقليدي) و يتطلب الكشف عن الأمور الآتية:

- ✓ السياسة المحاسبية.
- ✓ التغيير في السياسة المحاسبية.
- ✓ تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- ✓ المكاسب و الخسائر المحتملة.
- ✓ الارتباطات المالية.
- ✓ الأحداث اللاحقة.

أما الإفصاح التتقيفي¹، فقد ظهر هذه النوع من الإفصاح اثر تزايد أهمية الملائمة حيث ظهرت المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات كالا فصاح عن مكونات الأصول الثابتة و المخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح و الهياكل التمويلية للمؤسسة.

وهناك من يصنف أنواع الإفصاح المحاسبي إلى " الإفصاح المالي، والإفصاح غير المالي، والإفصاح الفوري (الطارئ)، والإفصاح الدوري "، نوضحهم كمايلي²:

من الواضح أن المقصود من الإفصاح المالي، هو مايتعلق بالجوانب المالية البحتة المعروفة لدى الجميع والتي تتعلق بنشاطات المؤسسة التشغيلية والإستثمارية والتي تؤثر على المركز المالي بشكل مباشر، أما الإفصاح غير المالي، فهو مايتعلق بالجوانب الأخرى غير المالية كأن يكون الإفصاح عن القضاية البيئية أو السياسات الإدارية المتعلقة بالجوانب التطويرية والتوسيعات المستقبلية وماشابه ذلك، وهناك أنواع أخرى مثل الإفصاح الفوري (الطارئ)، الناجم عن تغيرات طارئة غير متوقعة في

1. مجدي احمد الجعبري، المرجع السابق، ص 12.

2. جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 29 .

الغالب، والإفصاح الدوري، الذي ينم عن المعلومات في أوقات دورية محددة كأن تكون شهرية أو فصلية وغيرها من الأنواع التي تستخدم من قبل بعض المهتمين بالشأن المحاسبي.

ب- الهدف من الإفصاح في القوائم المالية:

يهدف الإفصاح بدرجة الأولى إلى عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم ومعرفة المركز المالي للمؤسسة، كما يهدف الإفصاح إلى معرفة الوضع المالي للمؤسسة من الناحية الاستثمارية ومعرفة مدى جدوى الاستثمار في هذه المؤسسات، كما أن هدف الإفصاح في القوائم المالية هو سرد جميع المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمؤسسة حتى تكون مفيدة لمن يستخدمونها، ومن أهداف الإفصاح هي طبيعة المعلومات التي يجب أن تحتويها القوائم المالية التي يحتاج إليها من يستخدمون هذه القوائم بصفة أساسية¹.

كما أن الهدف من الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية هو توجيه سلوك المؤسسة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرض الإفصاح عن معلومات معينة، ففي هذا الصدد يوجد إتجاهين للإفصاح في القوائم المالية، نذكرهما كمايلي²:

الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

هو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات

1. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 68 .

2. عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة بفلسطين -دراسة تحليلية تطبيقية-، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، بدون سنة، ص 23.

التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

الاتجاه المعاصر في الإفصاح:

يهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

ت- شروط الإفصاح في القوائم المالية:

هناك عدة شروط لا بد من توافرها ووجودها في القوائم المالية، نذكر هذه الشروط

في النقاط التالية¹:

أن تكون القوائم المالية المنشورة واضحة ومفهومة من قبل مستخدميها ويجب أن يكون الإفصاح في هذه القوائم واضحاً وبدون أي غموض مع مراعاة عامل الزمن بحيث تكون هذه القوائم وملحقاتها جاهزة في الوقت المناسب بدون تأخير حتى لا تفقد هذه القوائم فائدتها.

يجب أن يكون الإفصاح عن المعلومات المالية موجهاً لكافة الجهات والتخصصات دون تمييز فئة عن أخرى.

يجب مراجعة عنصر التكلفة والفائدة بحيث تفوق الفائدة المتوقعة من وراء عملية الإفصاح التكلفة بكثير.

يهدف الإفصاح إلى تقليل الفجوة الواقعة بين مستخدمي القوائم المالية ومعدّي القوائم المالية حيث أن الإفصاح الكامل يساعد على اتخاذ وترشيد القرارات.

1. محمد نواف حمدان عابد، المرجع السابق، ص 90.

يجب أن يضيف الإفصاح تغيير على قرار مستخدمي المعلومات وذلك لمساعدته للوصول إلى القرار الأمثل.

3- المقومات الأساسية للإفصاح في القوائم المالية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على خمسة مقومات

نذكرها كما يلي:

أ- المستخدم المستهدف للمعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية:

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتباين طرق استخدامها لها، جعل من الضرورة تحديد الأطراف المستخدمة للإفصاح من أجل تحديد الإطار المناسب للإفصاح للإجابة على احتياجاتهم المتباينة¹.

كما يساعد ذلك في تحديد الخصائص الواجب توفرها في تلك المعلومات، لأن شكل و نوعية الإيضاحات يجب أن تتلاءم مع تطلعات المستخدم من حيث الشكل والمضمون لان المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات ولهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأعراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض انه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح بتولية العناية للملاك الحاليين والملاك المحتملين والدائنين. وعموما فان مستخدمي البيانات المحاسبية يتمثلون في الاتي²:

1. مسعود صديقي، فؤاد صديقي، إنعكاسات النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح في الجزائر، مداخلة مقدمة للمنتقى وطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013، ص 4.

2. مجدي احمد الجعبري، المرجع السابق، ص ص 14، 13.

☛ **المستثمرين:**

يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح.

☛ **العاملين:**

يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

☛ **المقرضين:**

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

☛ **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:**

يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها وعلى عكس المقرضون فان الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير ويستثنى من ذلك حالة اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.

☛ **العملاء:**

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

☛ **الجهات الحكومية:**

تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة المؤسسات المختلفة وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

الجمهور العام:

تؤثر المؤسسات على الجمهور العام بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين وقد تساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

ب- الأغراض التي تستخدم فيها المعلومة المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية:

الغرض من الإفصاح هو تقديم معلومات ملائمة لخدمة الاحتياجات المشتركة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ قراراتهم تجاه تعاملهم مع المؤسسة، لذا يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين البيانات والمعلومات المفصح عنها والغرض من إعدادها منذ البداية، أي لا يمكن الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي لا يمكن الاستفادة منها مطلقاً، فقد تكون الاستفادة غير محددة، أي أن هذه البيانات والمعلومات هي عامة الاغراض ولكن في كثير من الحالات يطلب الإفصاح عن البيانات والمعلومات لاغراض محددة سلفاً، وبهذا تكون العلاقة هنا علاقة ذات معيار نوعي تتمتع بخاصية الملائمة نتيجة لربط الغرض بنوعية البيانات والمعلومات المفصح عنها¹.

ت- طبيعة ونوع المعلومة المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية:

بعد تحديد الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية والغرض الذي تستخدم فيه، تأتي الخطوة التالية في تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية.

أن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستوجب إعادة النظر في كثير من المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد القوائم المالية، والخطوة الأولى التي يرونها في

1. جورج توما بيداويد، المرجع السابق، ص 49 .

هذا السبيل تتمثل في إعادة ترتيب الأهمية النسبية للخواص أو المعايير المتعارف عليها للمعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملائمة على ما عداها من الخواص الأخرى للمعلومات، وذلك على أساس أن خاصية الملائمة هي المعيار الرئيسي للمعلومات الذي يجب أن يتمحور حوله معيار الإفصاح المناسب مما يجعل من الضروري إجراء نوع من المقايضة بين خاصية الملائمة من جهة والخواص الأخرى للمعلومات التي تمثل قيداً على ملاءمتها كالموضوعية، والقابلية للتحقق، والأهمية النسبية من جهة أخرى¹.

أن الحد الأدنى للمعلومات التي يجب الإفصاح عنها تتمثل في عناصر قائمة المركز المالي، وعناصر قائمة الدخل، وعناصر قائمة التدفقات النقدية، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي تجعل من هذه القوائم واضحة وغير مضللة والتي لها أهميتها بالنسبة للمستثمر وقدرته على تحديد قيمة السهم ومستوى المخاطرة ويمكن تحديد أهم المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية²:

☞ معلومات ملائمة لاحتياجات المستثمرين:

وتتمثل هذه الاحتياجات في المعلومات التي تساعد المستثمرين في تقييم قدرة المؤسسات على توليد تدفقات نقدية يمكن توزيعها، والوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق ومدى كفاية هذه التدفقات.

☞ معلومات مساعدة في تقييم قدرة المؤسسات على توليد التدفقات:

لا يقتصر اهتمام المستثمرين في معرفة العمليات والأحداث الحالية التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة الحالية. بل معرفة مصادر الدخل و الأحداث التي أدت إلى تحقيقه، والتنبؤ بما سوف يكون عليه في المستقبل، وبالتالي فإن المعلومات

1. عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتمويل بكلية التجارة جامعة غزة، غزة، فلسطين، بدون تاريخ، ص 33.

2. عبد المنعم عطا العلول، المرجع السابق، ص ص 33-35 .

التي يجب الإفصاح عنها لا بد أن تكون مفيدة بحيث توضح مصادر الدخل ومكوناته والأحداث والظروف التي أدت إلى تحقيقه وإمكانية إيجاد علاقة بينه وبين الظروف المتوقعة في المستقبل.

☞ معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة ومصادرها:

يهتم المستثمرون بالمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية ومصادرها لغرض إجراء المقارنات الزمنية والمكانية ومحاولة التفرقة بين المصادر المباشرة للتدفق النقدي، والمصادر غير المباشرة وقدرتهما على تحقيق وتوليد التدفقات النقدية. كما يهتم المستثمرون بالالتزامات باعتبارها أنها تمثل أسباباً مباشرة للمدفوعات النقدية، ومدى التزام المؤسسة بتحويل الموارد إلى تدفقات. وعلى ذلك يتطلب إعداد القوائم المالية التي توضح وتساعد المستثمرين على تحديد نقاط الضعف والقوة الحالية، والسيولة، ومؤشرات سداد الالتزامات.

☞ معلومات عن مصادر الأموال واستخداماتها:

يتطلب احتواء القوائم المالية على المعلومات المفيدة في تحليل مصادر واستخدامات الأموال وبصفة خاصة ما يلي:

- ✓ الأموال الناتجة أو المستخدمة في التشغيل.
- ✓ الأموال الناتجة من الاقتراض أو المستخدمة في سداد القروض.
- ✓ الأموال الناتجة عن استثمارات جديدة ممولة من أصحاب رأس المال أو الموزعة عليهم.
- ✓ مصادر واستخدام الأموال الأخرى.

☞ معلومات عن المخاطر الكامنة في المشروعات:

ويعتقد إن المخاطر التشغيلية والمالية والاستثمارية والأخرى الكامنة في المشروعات ترتبط إما بقدرة المؤسسة على تحقيق عائد مناسب على الأصول، وتذبذب التدفقات النقدية، وبقدرة المؤسسة على السداد، والهيكلة التمويلية وترتبط بالتغيرات في

أسعار السهم وعوائدها الأمر الذي يخلق مخاطر نسبية تؤثر على قرارات المستثمرين وتكوين توقعات سلبية مبنية على الربحية الظاهرة بالقوائم المالية المنشورة ، الأمر الذي يتطلب من المراجع التعرف على هذه المخاطر وقياسها حتى يمكنه الإدلاء برأيه في ال قوائم المالية الأساسية والإضافية ، وأنها لا تخفى شيئاً على متطلبات المستثمرين لفهم الأوضاع المالية والتشغيلية والاستثمارية.

ث- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومة:

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام¹.

الإفصاح من خلال القوائم المالية :

حيث يتم ظهور المعلومات الأساسية في صلب القوائم المالية بطريقة تساعد على الإفصاح من حيث شكل وترتيب هذه القوائم وعلى سبيل المثال قائمة المركز المالي تظهر بنود أصول وخصوم المؤسسة وكذلك حقوق الملكية ويمكن الإفصاح عن العلاقات الملائمة بإعادة ترتيب بنود الأصول والخصوم إلى أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التنبويب.

1. مجدي احمد الجعبري، المرجع السابق، ص ص 17،18.

استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها :

مما لا شك فيه أن استخدام المصطلحات الواضحة ومقدار التفصيل في المعلومات لا يقل أهمية عن الإفصاح في صلب القوائم المالية السابق الإشارة إليها ويجب أن تستخدم المصطلحات التي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيدا لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها وإلا أصبح الإفصاح مضلل في حالة حدوث عكس ذلك.

المعلومات بين الأقواس :

ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يتعذر فهمها من عناوينها فقط دون إسهاب وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر والى غير ذلك من الملاحظات.

الملاحظات والهوامش:

تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضا عن القوائم المالية وبشكل عام يمكن أن تشمل الملاحظات والهوامش على ما يلي:

- ✓ شرح السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في أعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.
- ✓ الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفة.
- ✓ أو بصفة عامة أي معلومات مالية أو خارجية لا تتضمنها القوائم المالية وتستخدم هذه الوسيلة عادة ضمن التقرير المالي لإدارة المؤسسة.

التقارير والجداول الملحقه:

وتستخدم هذه الوسيلة لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير مستقلة وغير ذلك.

تقرير رئيس مجلس الإدارة:

هذا التقرير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونيه يصعب تفسير الكثير من معلومات القوائم المالية ويجب أن يشتمل هذا التقرير على ما يلي:

- ✓ الأحداث الغير مالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة وتؤثر على عمليات المؤسسة مثل التغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية... الخ.
- ✓ التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المؤسسة فيها.
- ✓ خطط النمو والتوسع والتغييرات في العمليات خلال الفترات المقبلة.
- ✓ النفقات الرأسمالية المتوقعة وأثارها.
- ✓ الجهود المبذولة في البحوث التجارية.

تقرير المراجع الخارجي:

يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسية حيث أنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل:

- ✓ عدم إتباع المؤسسة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وإعداد القوائم المالية وأثره على إفصاح المعلومات في حالة تأثيره الهام نسبيا.
- ✓ الإفصاح عن معلومات لم يتم الإفصاح عنه في الوسائل الأخرى للإفصاح.

ج- توقيت الإفصاح عن المعلومة في القوائم المالية:

يعد التوقيت المناسب صفة هامة لخاصية ملائمة الإفصاح عن المعلومة في القوائم المالية، فإذا أحدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تتفقد ملاءمتها لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب

وتوفير معلومة موثوقة، حتى يكون الإفصاح مفيداً فإنه بالإضافة إلى اشتراط أن تكون هذه المعلومة كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات وتتناقص منفعة المعلومة ثم تزول إذا تأت في وقته بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب¹، وجرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للمؤسسة، وتختار كل مؤسسة سنتها المالية حسب ظروفها واحتياجاتها وإن كانت معظم المؤسسات تفضل نهاية السنة الطبيعية سواء الميلادية أو الهجرية، ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير لا داعي له أخذاً في الاعتبار أن إقفال الحسابات الختامية بصورة دقيقة يستغرق بعض الوقت، و قد تطلبت تشريعات معظم دول العالم فترة محددة كحد أقصى لنشر القوائم المالية للشركات المساهمة بعد انتهاء سنتها المالية حتى يمكن الاستفادة².

1. حسين عبد الجليل آل غزوي، حكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية - دراسة إختبارية على شركة المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية-، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة/التحليل المالي غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الإقتصاد قسم المحاسبة، الدنمارك، 2010، ص ص 53-54.
2. ناصر دادى عدون، و معراج هوارى، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول لكلية الإقتصاد في جامعة دمشق الحوكمة والإصلاح الإقتصادي دمشق 15-16 تشرين أول / أكتوبر 2008، ص12.

المحور الثاني-العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية نذكر أهم أربعة منها كما يلي:

1- عوامل تتعلق بالمؤسسة:

تتعلق العوامل التي تؤثر على الإفصاح بالمؤسسة بعدة عوامل نذكر منها مايلي¹:

أ. عوامل تتعلق بحجم المؤسسة:

يعتبر عامل حجم المؤسسة أو مجموع أصولها من العوامل المؤثرة على الإفصاح، حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية وإستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات على المؤسسة للمؤسسات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين، وقد تبين وجود علاقة موجبة بين حجم أصول المؤسسة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية في عديد من الدراسات الميدانية وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون غير ملموسة في المؤسسات الكبيرة الحجم إذا ما قورنت بالمؤسسات صغيرة الحجم.

ب. عوامل تتعلق بعدد المساهمين في المؤسسة:

يعتبر عدد المساهمين من العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح في القوائم المالية على أساس أن زيادة عددهم تؤدي إلى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها.

ت. تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية:

يعتبر تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية من العوامل المباشرة المؤثرة على زيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية، حيث تقوم المؤسسة المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي يتم التعامل بأسهمها أو سنداتها بتسجيل عدد من النماذج والإيضاحات على أهداف المؤسسة ونشاطاتها ونتائج أعمالها.

1. حسين عبد الجليل آل غزوي، المرجع السابق، ص 65.

ث. المراجع الخارجي بالمؤسسة:

يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة على درجة الإفصاح في القوائم المالية من خلال ما يلتزم به من من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها القانون.

2- عوامل تتعلق بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

ينبغي إعطاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في ذلك، ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى جلال الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والانتساع حيث مازالت تكتسيه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم، وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي من الصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري منفق عليه يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح وجلاله بالقوائم المالية¹.

3- عوامل تتعلق بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:

تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبنى بكل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبة، وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييرها، الإفصاح مزيج من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

عوامل تتعلق هذا وبالعديد من الدول خاصة النامية منها، غالبا ما تكون الأطراف المؤثرة على عمليات.

1. محمد المبروك أبو زيد، المرجع السابق، ص 588.

4- بالمنظمات والمؤسسات الدولية:

بالإضافة إلى المؤسسات والمنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات والمنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات والمنظمات لجنة معايير التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بهدف تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي¹.

المحور الثالث- دراسة تطبيقية لآراء الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر العاصمة:

يتناول هذا المحور عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، من خلال تحليل آراء الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر العاصمة بشأن العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، وإختبار فرضيات الدراسة، حيث سيتم التطرق فيه إلى الآتي:

1- تصميم أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة ولإختبار فروضها قام الباحث بإستخدام أسلوب الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، وتم توجيهها لأفراد الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات المرخص لهم في الجزائر العاصمة، ولقد أعتمد في إعدادها على مجموعة من الأفكار التي تم الحصول عليها من قراءة الدراسات السابقة في هذا الموضوع، وبعد أن تبلورت تلك الأفكار تم صياغة مجموعة من الفرضيات العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

1. محمد المبروك أبو زيد، المرجع السابق، ص 590.

وقد اشتمل الاستبيان على صفحتين، تضمن الصفحة الأولى منه خطاب موجه للفئة المستهدفة، والصفحة الثانية مكونة من أربعة أسئلة أساسية، والسؤال الأول يحتوي على أربعة أسئلة فرعية. ويمكن وصف محتوى هذا الاستبيان مع الرموز * المستعملة في الجدول كمايلي:

X2 : للمؤسسة الاقتصادية عوامل تؤثر على عملية الإفصاح في قوائمها المالية؛
X3 : من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية بحجمها؛

X4 : من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية عدد المساهمين فيها؛

X5 : من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية تسجيلها في سوق الأوراق المالية؛

X6 : من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية المراجعة الخارجي الذي يقوم بمراجعة حساباتها؛

X7 : من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية عوامل تتعلق بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم؛

X8 : من العوامل التي تؤثر على عملية الإفصاح في القوائم المالية المؤسسة الاقتصادية عوامل تتعلق بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح؛

X9 : المنظمات والمؤسسات الدولية.

وكذلك قد تم إعداد أسئلة الأجزاء الأربعة الأخيرة على أساس مقياس ليكارت (الثلاثي) "Three Points Likert scale"، وهو مقياس باسم الباحث "Likret"، يؤكد على موافقة المفردة مع الخيار أو العبارة، وذلك بتحديد المستويات من علاقة قوية موجبة إلى

* تشير لعملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية بالرمز 1x وهو متغير تابع، وبالرموز من 2x إلى 9x بمتغيرات التابعة وتتمثل في العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية. كذلك تشير إلى أن x2، x7، x8، x9 هي العوامل الأساسية، أما الباقي هي فروع من x2.

قوية سلبية، ويعتبر من أكثر المقاييس استخداماً، ويقوم هذا المقياس على استخدام ثلاث خيارات لقياس مدى الموافقة، نعرضها كيفية حسب موضوع دراستنا كمايلي:

☞ موافق بشدة أن هذه من العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية.

☞ موافق أن هذه من العوامل على المؤثرة عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

☞ رأي محايد.

☞ غير موافق أن هذه من العوامل على المؤثرة عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية.

2- توزيع الاستبيان:

نوضح من خلال الجدول التالي توزيع الاستبيان:

الجدول رقم (01): الإحصائيات الخاصة بتوزيع الاستبيان

الرقم	الاستثمارات	خبير محاسب	محافظة حسابات	إجمالي الاستثمارات
1	عدد الاستثمارات الموزعة	15	30	45
2	عدد الاستثمارات الصالحة	8	12	20
3	عدد الاستثمارات غير الصالحة	2	3	5
4	عدد الاستثمارات غير المسترجعة	5	15	20

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج فرز البيانات

3- إختبار صدق الاستبيان:

تم حساب قيمة ألفا كرونباخ للاستبيان وكانت النتيجة مقبولة إحصائيًا حيث بلغت (60%)، وبلغ معامل الثبات الكلي للاستبيان بشكل عام كوحدة واحدة نسبة مرتفعة جدا وبالتالي يمكننا الاعتماد عليه بدرجة اعتمادية عالية.

قيمة ألفا كرونباخ لردود المستجوبين على جميع الأسئلة ذات قيمة أكبر من قيمة الحد الأدنى المقابل لمعامل ألفا كرونباخ 60%، وهذا يعني توفر درجة عالية من الإتساق والثبات الداخلي للإجابات، مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات في تحقيق الدراسة وتحليل نتائجها.

4- اختبار فرضيات* الدراسة وتحليل نتائج الاستبيان:

سنعرض من خلال الجدول الآتي لنتائج الاستبيان:

الجدول رقم (02): اختبار فرضيات

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1,178	,248		4,740	,000
x2	,016	,127	,030	,125	,902
(Constant)	1,400	,268		5,230	,000
x3	,167	,163	,234	1,023	,320
(Constant)	1,375	,244		5,628	,000
x4	,141	,137	,236	1,030	,317
(Constant)	1,366	,283		4,834	,000
X5	,160	,193	,192	,832	,417

* نشير أن فرضيات الدراسة متمثلة في:

H0: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ألفا أكبر من 0.05

H1: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ألفا أصغر من 0.05

الجدول رقم (02): اختبار فرضيات

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1,178	,248		4,740	,000
x2	,016	,127	,030	,125	,902
(Constant)	1,025	,273		3,748	,001
X6	,062	,125	,117	,501	,623
(Constant)	,961	,253		3,795	,001
x7	,105	,127	,192	,832	,416
(Constant)	,823	,271		2,871	,001
8X	,182	,197	,250	,981	,526
(Constant)	,566	,283		3,734	,000
9X	,140	,173	,192	,892	,517

يتضح من الجدول أعلاه أنه يوجد علاقة معنوية لكل المتغيرات وبالتالي نرفض فرضية العدم، ويتضح مستوى المعنوية أقل من 0.05 ومنه يوجد علاقة معنوية بين العوامل المؤثرة عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية وعملية الإفصاح في القوائم المالية. كما يتضح أن المعاملات الإحصائية موجبة وبالتالي يوجد علاقة طردية بين العوامل المؤثرة وعملية الإفصاح في القوائم المالية.

الخاتمة:

بينت هذه الدراسة عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية والعوامل المؤثرة فيها، بحيث تم عرض أهم حيثيات عملية الإفصاح في القوائم المالية، وكذلك تم عرض أهم أربعة عوامل المؤثرة فيها، كما تم دراسة آراء الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر العاصمة، وخلصت الدراسة إلى أنه حتى يتم الوصول إلى الإفصاح بشكل كافي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية يجب مراعات هذه العوامل

والمتمثلة في العوامل المتعلقة بالمؤسسة الاقتصادية، والعوامل المتعلقة بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم، والعوامل المتعلقة بالجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح، والعوامل المتعلقة بالمنظمات والمؤسسات الدولية.

قائمة المراجع:

- 1- جورج توما بيدوايد، الإفصاح المالي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية في أستراليا، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة دكتوراه تخصص محاسبة غير منشورة، كلية الإدارة و الاقتصادية قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2012.
- 2- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار الميسرة، الأردن، 2007.
- 3- مجدي احمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 1، المملكة العربية السعودية، 2011.
- 4- محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية كلية العلوم المالية والمصرفية القاهرة، مصر، 2006.
- 5- محمد عبد الله المهدي، ووليد زكريا صيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، الأردن، 2007.

- 6- لطيف زيود، وحسان قيطيم، وفؤاد أحمد مكية نغم، دور الإفصاح في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الإستثمار، مجلة نشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 29، العدد 1، سوريا، 2007.
- 7- سعد محمد مارق، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 1، المملكة العربية السعودية، 2009.
- 8- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 9- عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة بفلسطين -دراسة تحليلية تطبيقية-، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، بدون سنة.
- 10- مسعود صديقي، فؤاد صديقي، إنعكاسات النظام المحاسبي المالي (SCF) على سياسات الإفصاح في الجزائر، مداخلة مقدمة للمنتقى وطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013.
- 11- عبد المنعم عطا العلول، دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة-فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة تدخل ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص محاسبة وتمويل بكلية التجارة جامعة غزة، غزة، فلسطين، بدون تاريخ.
- 12- حسين عبد الجليل آل غزوي، حكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية - دراسة إختبارية على شركة المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية-، رسالة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير تخصص المحاسبة/التحليل المالي غير منشورة، الأكاديمية العربية في الدنمارك كلية الإقتصاد قسم المحاسبة، الدنمارك، 2010.

13- ناصر دادي عدون، و معراج هواري، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير المحاسبية الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الأول لكلية الاقتصاد في جامعة دمشق الحوكمة والإصلاح الاقتصادي دمشق 15- 16 تشرين أول / أكتوبر 2008.